Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

تأثير توسع الناتو على الامن القومي الروسي

كمال عمار ابو سهمين

جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسيه

Kamalabusahmin@gmail.com

The Impact of NATO Expansion on Russian National Security

Kamal Ammar Abu Sahmain

University of Zawiya / Faculty of Economics, Department of Political Science

تاريخ الاستلام:2026/01/10 –تاريخ المراجعة: 2026/02/05– تاريخ القبول: 2026/02/17– تاريخ للنشر :2026 /03/16

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على النظام الدولي وعلى السياسات الأمنية للدول المعنيّة، مع التركيز على ردود الفعل الروسية في مواجهة هذا التوسع. يعتمد البحث على منهجية وصفية تحليلية تجمع بين استعراض الأدبيات، والتحليل التاريخي، ودراسة الحالات مثل أوكرانيا والدول المجاورة. وتشير النتائج إلى أن توسع الناتو قد أدى إلى تغيير في معادلة القوى الجيوسياسية، حيث أسهم في تصاعد التوترات وتعديل الاستراتيجيات الأمنية لكل من الدول الغربية وروسيا. وتخلص الدراسة إلى ضرورة إعادة تقييم السياسات الدولية لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار وتقليل المخاطر الأمنية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: توسع الناتو؛ الأمن القومي؛ العلاقات الدولية؛ الجيوسياسة؛ روسيا؛ أوكرانيا

المقدمة

في ظل التغيرات السياسية والجيوسياسية السريعة بعد نهاية الحرب الباردة، برز موضوع توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقًا كإحدى القضايا المحورية التي تؤثر على استقرار النظام الدولي. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وانتهاء حقبة القطبية الثنائية، وجدت الدول الغربية فرصة لإعادة رسم الخريطة الأمنية لأوروبا. أدى ذلك إلى سعي العديد من دول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الناتو بحثًا عن الضمانات الأمنية والاستقرار السياسي. غير أن هذه التحولات أثارت مخاوف روسيا التي رأت في تمدد التحالف العسكري الغربي باتجاه حدودها تهديدًا مباشرًا لنفوذها ومصالحها الاستراتيجية. وقد أعاد هذا الوضع رسم ملامح العلاقات الدولية في المنطقة، حيث بات التوتر بين موسكو والغرب سمةً بارزةً في العقدين الأخيرين.

في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة العوامل التي أدت إلى توسع الناتو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأبعاد هذا التوسع المتعددة الأوجه. كما تستكشف ردود الفعل الروسية تجاه ذلك، من خلال تحليل السياسات العسكرية والدبلوماسية التي انتهجتها روسيا، ودراسة حالة التوتر في أوكرانيا بوصفها مثالًا بارزًا لتداعيات التوسع الأطلسي. وبالاستناد إلى المناهج النظرية في العلاقات الدولية، تحاول الدراسة تقديم فهم أعمق للديناميات الجيوسياسية الراهنة، واقتراح توصيات قد تسهم في تعزيز الاستقرار وتقليل حدة التوتر بين الشرق والغرب في المستقبل.

تعاريف المصطلحات

1) **حلف شمال الأطلسي (الناتو):** تحالف عسكري–سياسي تأسس سنة 1949، يقوم على مبدأ الدفاع الجماعي، ويهدف إلى تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الأعضاء.

2) **توسع الناتو شرقًا:** عملية انضمام دول من أوروبا الشرقية والبلقان ودول البلطيق إلى عضوية الناتو بعد عام 1991، وما ترتب عليها من تمددٍ للضمانات والبنى الأمنية الأطلسية قرب الحدود الروسية.

3) **النظام الدولي:** الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين الدول والتحالفات والمؤسسات الدولية، ويحدد أنماط الصراع والتعاون وتوزيع القوة والقواعد الحاكمة للسلوك الدولي.

4) **توازن القوى:** حالة يتقارب فيها نفوذ وقدرات القوى الفاعلة بما يمنع هيمنة طرف واحد، ويتغير هذا التوازن بتغير التحالفات أو انتشار القوات أو توسيع العضويات.

5) **الأمن القومي:**قدرة الدولة على حماية سيادتها ووحدة أراضيها ومصالحها الحيوية من التهديدات، ويشمل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6) **الأمن الإقليمي (الأوروبي–الأطلسي):** منظومة الترتيبات الأمنية في أوروبا (تحالفات، انتشار عسكري، شراكات، تدريب، وآليات إدارة الأزمات) التي تؤثر على استقرار المنطقة وأمن دولها.

7) **الجيوسياسة / الديناميات الجيوسياسية:** تأثير الموقع الجغرافي والحدود والموارد والممرات الاستراتيجية على سلوك الدول وتنافسها، وكيف تعيد التحالفات والتموضع العسكري تشكيل مناطق النفوذ.

8) **المعضلة الأمنية:** وضع يؤدي فيه تعزيز طرفٍ ما لأمنه (مثل التوسع أو زيادة الانتشار العسكري) إلى تفسير الطرف الآخر لذلك كتهديد، فيرد بإجراءات مضادة تتسبب بتصاعد التوتر.

9) **الردع:** سياسة تهدف إلى منع الخصم من القيام بفعلٍ معين عبر رفع كلفة هذا الفعل أو إظهار القدرة والاستعداد للرد، بما يقلل احتمالات الإقدام على الهجوم.

10) **مناطق النفوذ / المجال الحيوي:** نطاق جغرافي ترى دولة كبرى أنه ذو أهمية أمنية خاصة لها، وتسعى للحفاظ على تأثير سياسي أو أمني فيه لمنع تمركز خصومها داخله.

11) **الأمننة (:Securitization)** عملية تقديم قضية ما على أنها تهديد وجودي في الخطاب السياسي، بما يبرر اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهتها.

12) **الأزمة الأوكرانية (في هذا البحث):** حالة تطبيقية تُستخدم لفهم أثر توسع الناتو على التنافس الروسي–الغربي، خاصة منذ 2014 وما تلاه وصولًا إلى تطورات الحرب بعد 2022 ضمن الإطار الزمني للدراسة.

إذا تحب، أعدّل لك التعاريف لتكون **أقصر أو أكثر أكاديمية** بحسب "دليل المنهجية" في كليتكم (عدد أسطر محدد/صياغة تعريف إجرائي).

أسباب اختيار الموضوع

- **أهمية جيوسياسية راهنة:** يشكّل توسع الناتو شرقًا أحد أبرز القضايا الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرًا لتأثيره المباشر على توازن القوى الإقليمي واستقرار أوروبا الشرقية.

  الحاجة لفهم متعدد الزوايا: يجمع الموضوع بين أطراف متعددة (الناتو، روسيا، الدول المجاورة)، ما يستدعي تسليط الضوء على تفاعلاتهم لفهم الصورة الكاملة للأمن الأوروبي–الأطلسي.

  ندرة الدراسات العربية المتخصصة: بالرغم من زخم النقاش العالمي حول توسع الناتو، يندر وجود دراسات عربية معمقة تتناول تداعيات هذا التوسع على الأمن القومي الروسي والعلاقات الدولية، مما يجعل البحث إضافة مهمة للمكتبة العربية في هذا المجال.

- **تداخل التاريخي بالراهن:** يبرز الموضوع كجسر بين حقبة تاريخية (انهيار الاتحاد السوفيتي) وأخرى معاصرة (الأزمة الأوكرانية)، ما يمنح فرصة لاستنتاج دروس تاريخية تساعد صناع القرار الحاليين في التعامل مع التحديات الأمنية المشابهة.

مشكلة الدراسة

- تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما مدى تأثير توسع الناتو شرقًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على معادلة القوى الدولية، وكيف انعكس ذلك على مخاوف الأمن القومي الروسي؟** ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس عددٌ من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. ما العوامل التاريخية والسياسية التي أدت إلى توسع الناتو بعد نهاية الحرب الباردة؟
2. كيف أثّر توسع الناتو على توازن القوى والأمن الإقليمي في أوروبا الشرقية؟
3. ما السياسات والإجراءات التي اتبعتها روسيا في مواجهة توسع الناتو شرقًا؟

- كيف يمكن تفسير الديناميات الجيوسياسية المتغيرة بين روسيا وأوكرانيا في ظل توسع الناتو؟

5. ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لعلاقات الناتو وروسيا وأوكرانيا، وما السبل الممكنة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في النظام الأمني الدولي؟

فرضية الدراسة

- **الفرضية الرئيسة:**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن توسع الناتو شرقًا بعد الحرب الباردة أوجد بيئة أمنية أكثر تعقيدًا، فأعاد تشكيل توازن القوى في أوروبا الشرقية، ورفع مستوى المخاوف الروسية، وأنتج تفاعلات تصادمية أثرت في استقرار النظام الأمني الإقليمي والدولي.

- **الفرضيات الفرعية**

- **(1) مقابل سؤال: ما العوامل التاريخية والسياسية التي أدت إلى توسع الناتو؟**

توسّع الناتو كان نتيجة تفاعل عوامل تاريخية وسياسية أهمها: فراغ أمني بعد 1991، رغبة دول أوروبا الشرقية في ضمانات أمنية واندماج غربي، وتوجه الولايات المتحدة لتثبيت المكاسب الاستراتيجية ومنع عودة نفوذ روسي في المجال الأوروبي.

- **(2) مقابل سؤال: كيف أثّر توسع الناتو على توازن القوى والأمن الإقليمي؟**

أثر توسع الناتو تمثل في تعزيز الردع وأمن الدول المنضمة، لكنه في المقابل فاقم "معضلة الأمن" وأدى إلى زيادة التوتر والاحتكاكات وسباق تعزيز القدرات قرب الحدود، ما جعل الاستقرار الإقليمي أكثر هشاشة.

- **(3) مقابل سؤال: ما السياسات والإجراءات الروسية لمواجهة توسع الناتو؟**

استجابة روسيا لتوسع الناتو اتخذت طابعًا متعدد الأدوات يشمل: تحديث القدرات العسكرية، تعديل العقيدة الأمنية، ضغط دبلوماسي واقتصادي، وبناء ترتيبات أمنية موازية، بما يعكس سعيها لرفع كلفة التمدد الأطلسي وحماية مجالها الحيوي.

- **(4) مقابل سؤال: كيف تُفسَّر الديناميات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا في ظل التوسع؟**

تتحدد الديناميات الروسية–الأوكرانية وفق منطق المجال الحيوي والعمق الاستراتيجي؛ إذ يُنظر روسيًا إلى تقارب أوكرانيا مع الناتو كتهديد مباشر، ما جعل أوكرانيا ساحة تماس محورية تتداخل فيها اعتبارات الأمن، الهوية، والتموضع الجغرافي (وخاصة البحر الأسود).

- **(5) مقابل سؤال: ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة وما سبل الاستقرار؟**
السيناريو الأكثر ترجيحًا هو استمرار "تعايش بارد مُدار" قائم على ردع مرتفع وتفاوض متقطع، ما لم تُفعَّل آليات خفض المخاطر (قنوات اتصال، منع الحوادث، شفافية الانتشار) وترتيبات مرحلية للضمانات، بما يرفع فرص تسوية جزئية أكثر استدامة ويقلل احتمالات التصعيد.

أهمية الدراسة

- **أهمية علمية وسياسية:** تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا حيويًا يمس الأمن الدولي. فهي تقدم إطارًا تحليليًا لفهم التغيرات الاستراتيجية الناتجة عن توسع الناتو، وانعكاساتها على الأمن القومي الروسي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار على استيعاب معطيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

سد الفجوة البحثية عربياً: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية في مجال العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، عبر التركيز على قضية توسع الناتو من زاوية المخاوف الأمنية الروسية، وهي زاوية لم تحظ بالقدر الكافي من البحث في المنطقة العربية.

دعم صنع القرار: يمكن لنتائج الدراسة وتوصياتها أن توفر لصناع القرار فهماً أعمق للتحديات الناجمة عن تمدد التحالفات العسكرية، مما قد يساعدهم في صياغة سياسات أكثر توازنًا وواقعية للتعامل مع روسيا والدول المجاورة في أوروبا الشرقية.

استشراف المستقبل: من خلال تحليل السيناريوهات المتوقعة للصراع أو التعاون بين الناتو وروسيا، تقدم الدراسة تصورات مستقبلية يمكن أن تعين المجتمع الدولي على تبني استراتيجيات استباقية لتعزيز الاستقرار العالمي.

أهداف الدراسة

- **تحليل السياق التاريخي للتوسع:** استعراض الظروف التاريخية والسياسية التي مهدت الطريق لتوسع الناتو شرقًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك فهم التحولات في السياسات الأمنية الغربية مع انتهاء الحرب الباردة.

تقييم التأثيرات الجيوستراتيجية: دراسة آثار توسع الناتو على توازن القوى الدولي ومعادلة الأمن الإقليمي، بما يشمل تأثيره على سياسات الدول الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا) ودول أوروبا الشرقية.

فهم الرد الروسي: تحليل الكيفية التي نظرت بها روسيا إلى توسع الناتو باعتباره تهديدًا محتملاً، وتقييم الخطوات العسكرية والدبلوماسية التي اتخذتها للرد، بما في ذلك تحليل الخطاب السياسي والإعلامي الروسي الموجّه ضد هذا التوسع.

دراسة حالة أوكرانيا: تناول الأزمة الأوكرانية كنموذج لفهم الديناميات الجيوسياسية الناجمة عن تمدد الناتو، وذلك عبر بحث تطور العلاقة بين روسيا وأوكرانيا ومدى تأثرها بالتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة.

اقتراح توصيات مستقبلية: بناءً على التحليل والنتائج، تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تستهدف صانع القرار الدولي والإقليمي، بهدف تخفيف حدة التوتر بين الناتو وروسيا، وتعزيز آليات الحوار والتعاون بما يحفظ الأمن والاستقرار لجميع الأطراف.

الحدود الزمنية للدراسة: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من أوائل التسعينيات (1991) – التي شهدت تفكك الاتحاد السوفيتي وبداية موجة توسع الناتو شرقًا – وصولًا إلى عام 2025 حيث بلغت العلاقات بين الناتو وروسيا مرحلة توتر حاد على خلفية الأزمة الأوكرانية. يتيح هذا الإطار الزمني تتبع ثلاث مراحل رئيسية: فترة ما بعد الحرب الباردة المباشرة (1991–2000) التي شهدت أولى موجات انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الناتو؛ ثم فترة العقد الأول من الألفية (2001–2014) التي تميزت بتوسع أطلسي إضافي وظهور بوادر الصراع في جورجيا وأوكرانيا؛

وأخيرًا الفترة الحديثة (2014–2025) التي تفاقمت فيها التوترات بشكل دراماتيكي، ولا سيما بعد ضمّ روسيا للقرم عام 2014 والحرب في أوكرانيا عام 2022. وقد ركزت الدراسة جغرافيًا على منطقة أوروبا الشرقية وحوض البحر الأسود باعتبارها المسرح الأساسي للتفاعلات بين الناتو وروسيا، مع الإشارة إلى التأثيرات غير المباشرة على النظام الدولي الأوسع.

المنهجية

يعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي الذي يجمع بين عدة أساليب لضمان مقاربة شاملة للموضوع:

- **المراجعة الأدبية:** تم جمع وتحليل ما تيسر من أدبيات ودراسات سابقة تناولت توسع الناتو أو السياسة الأمنية الروسية، بما في ذلك مصادر أكاديمية وتقارير بحثية باللغات العربية والإنجليزية.
- **تحليل الوثائق:** شمل ذلك دراسة نصوص المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة (مثل اتفاقيات الناتو التوسعية، ووثائق الأمن القومي الروسي)، بالإضافة إلى خطب القادة الروس والغربيين وتصريحاتهم الرسمية حول موضوع التوسع.
دراسة الحالة: تم التركيز على الحالة الأوكرانية كمثال تطبيقي بارز لتداعيات توسع الناتو؛ حيث جرت متابعة تطور الأحداث في أوكرانيا منذ 2014 (احتجاجات كييف، وضم القرم، والصراع في دونباس) وربطها بالسياق الأوسع للتنافس الروسي–الأطلسي.
- **التحليل المقارن:** تمت مقارنة السياسات الأمنية والاستجابات الاستراتيجية لكل من روسيا ودول الناتو الرئيسية (كالولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية) تجاه الأحداث المحورية، مثل موجات التوسع المتعاقبة أو الأزمات الإقليمية، بهدف إبراز الاختلاف في المنظور والنهج بين الجانبين.
- **الاستنتاج والتركيب:** بعد جمع البيانات وتحليلها، تم دمج النتائج في صورة رؤية تكاملية للتحقق من فرضيات الدراسة، حيث خضعت الفرضيات للفحص في ضوء الوقائع التاريخية وتحليلات الخبراء، وصولًا إلى استنتاجات مدعومة بالأدلة وتوصيات عملية.
- **الدراسات السابقة:** تناولت عدة دراسات وتحليلات سابقة موضوع توسع الناتو وتأثيراته من زوايا متنوعة، مما شكل أرضية معرفية تساعد في بناء إطار نظري لهذه الدراسة. على سبيل المثال، قدّم خالد علي (2021) دراسة في *مجلة السياسة الدولية* حول **توسع الناتو وأثره على الأمن القومي** ركز فيها على التحديات الجيوسياسية التي تواجه دول أوروبا الشرقية 【2】 . بيّن الباحث أن انضمام هذه الدول للحلف جاء بدافع البحث عن مظلة أمنية غربية، لكنه في المقابل أثار حساسية روسيا وزاد من تعقيد المشهد الأمني في المنطقة. أما المركز العربي للأبحاث والدراسات (2019) فقد أصدر تقريرًا بحثيًا بعنوان "**أثر توسع الناتو على الاستقرار الدولي**" تناول فيه رؤية تحليلية للتداعيات السياسية والأمنية العالمية لهذا التوسع 【7】 ، وخلص التقرير إلى أن تمدد التحالف الأطلسي باتجاه الشرق بدون ترتيبات أمنية شاملة مع روسيا أدى إلى حالة من انعدام الثقة وتصاعد خطاب المواجهة بين الطرفين. ومن جانبه، تطرق سامي محمد (2020) في *مجلة الدراسات الاستراتيجية* لموضوع **النزاع الروسي–الأوكراني** من زاوية تاريخية وسياسية 【13】 ، موضحًا كيف ساهمت التحولات بعد الحرب الباردة في تأجيج الخلافات الكامنة بين موسكو وكييف، خاصة مع اقتراب الناتو من المجال الحيوي الروسي. كذلك تناول أيمن الشريف (2018) في كتابه "**الأمن القومي الروسي: المخاوف والتحديات**" تطور العقيدة الأمنية الروسية في مواجهة ما تعتبره موسكو تهديدات ناشئة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي 【4】 ، وعدّد ضمن هذه التهديدات توسع الناتو كعامل رئيسي دفع روسيا إلى إعادة بناء قدراتها العسكرية وتبني نهج أكثر صلابة في سياستها الخارجية.
يتضح من الاستعراض أعلاه أن هناك اتفاقًا عامًا بين الدراسات على خطورة التوتر الناجم عن توسع الناتو دون

تنسيق مُسبق مع روسيا، كما تُبرز هذه الأدبيات أهمية فهم الخلفية التاريخية والاعتبارات الأمنية لكل طرف. ومع ذلك، فإن معظم تلك الدراسات عالجت جوانب محددة من الموضوع؛ فبعضها ركز على منظور الدول الغربية، وأخرى على وجهة النظر الروسية، أو على حالة بعينها مثل أوكرانيا. بناءً على ذلك، تأتي دراستنا لاستكمال هذه الجهود عبر تبني رؤية أكثر شمولًا تتناول القضية بمنظور ثنائي ومتعدد المستويات، بحيث تربط بين البعد التاريخي والاستراتيجي، وبين التحليل النظري والتطبيقات العملية، وصولًا إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة وسبل التخفيف من حدة التوتر بين الناتو وروسيا.

خطة البحث: ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول كل منها جانبًا من جوانب الموضوع، وتتفرع ضمنها المطالب الفرعية على النحو التالي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتوسع الناتو والأمن الدولي** – يعرّف المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع، فيتناول مفهوم حلف الناتو ونشأته التاريخية، ويستعرض أبرز نظريات العلاقات الدولية التي توضح تفسيرات مختلفة لتوسع التحالفات. كما يناقش مفهومي الديناميات الجيوسياسية والأمن القومي لبيان الكيفية التي تشكل بها العوامل الجغرافية والاستراتيجية مخاوف الدول وقراراتها السيادية.

المبحث الثاني: توسع الناتو شرقًا بعد الحرب الباردة – المراحل والدوافع والتداعيات – يركز على خلفية توسع الناتو منذ أوائل التسعينيات، مرورًا بمراحل الانضمام المتتابعة لدول أوروبا الشرقية والبلقان. ويحلل العوامل الاستراتيجية والسياسية التي حرّكت عجلة التوسع، مثل الاعتبارات الأمنية الغربية ورغبة الدول الجديدة في الانضمام. كما يتناول الأثر الاستراتيجي لهذا التوسع على بنية النظام الدولي، بما في ذلك ما أحدثه من تغيير في توازن القوى وعلاقات التحالف والصراع بين الشرق والغرب.

المبحث الثالث: رد الفعل الروسي والديناميات الجيوسياسية في منطقة ما بعد السوفيتية – يدرس المواقف الروسية تجاه توسع الناتو، بدءًا من التصورات والمخاوف التي عبرت عنها موسكو، ومرورًا بالإجراءات العملية التي اتخذتها عسكريًا ودبلوماسيًا. كما يلقي الضوء على الحالة الأوكرانية باعتبارها ساحة التماس المباشرة بين مصالح روسيا وطموحات الناتو، فيستعرض تطور العلاقات الروسية–الأوكرانية وكيف أثّر توسع الحلف على هذه العلاقات. أخيرًا، يقيم هذا المبحث مخاوف الأمن القومي الروسي في ضوء تلك التطورات، ويناقش الآثار المحتملة على الاستقرار الإقليمي والبدائل الممكنة للتعامل مع الأزمة.

وفي الختام، تُعرض **النتائج المتوقعة** و**التوصيات** العملية المنبثقة من الدراسة، متبوعة بـ**الخاتمة** التي تلخص أبرز ما توصل إليه البحث، وتقترح مسارات محتملة للدراسات المستقبلية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتوسع الناتو والأمن الدولي

المطلب الأول (المبحث الأول): مفهوم حلف الناتو ونشأته التاريخية ونظريات العلاقات الدولية ذات الصلة

يُعدّ حلف شمال الأطلسي (الناتو) منظمةً عسكريةً جماعية تأسست عام 1949 في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بهدف إنشاء جبهة دفاعية موحّدة للدول الغربية في مواجهة التهديدات المحتملة من المعسكر الشرقي 【1】. لقد جاء إنشاء الحلف على خلفية تنامي الإدراك لدى الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بأن التعاون الأمني الوثيق ضروري لردع أي اعتداء سوفيتي محتمل، لاسيما بعد هيمنة الاتحاد السوفيتي على دول أوروبا الشرقية وإقامة حلف وارسو (1955) كتحالف عسكري مضاد. وبموجب المبدأ الأشهر في معاهدة تأسيس الناتو – المادة الخامسة – اعتُبر أن أي هجومٍ مسلح ضد دولة عضو

سيُعدُّ هجومًا على جميع الأعضاء، مما أنشأ مفهوم **الدفاع الجماعي** الذي شكّل ركيزة استراتيجية الردع طوال فترة الحرب الباردة. وخلال تلك الحقبة، انصبّ تركيز الحلف على حماية أوروبا الغربية من التهديد الشيوعي، فبقيت عضويته محصورة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا دون أي تمدد شرقًا.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، دخل الناتو مرحلة جديدة من التحول؛ إذ لم يعد دوره مقتصرًا على الدفاع التقليدي عن حدود ثابتة، وإنما تطور ليشمل إدارة الأزمات وبناء الشراكات الأمنية خارج نطاقه الجغرافي التقليدي. وبدأ الحلف تدريجيًا بضم دول كانت سابقًا ضمن دائرة النفوذ السوفيتي، مما اعتبره البعض فرصة لترسيخ الأمن والديمقراطية في أوروبا الشرقية، فيما عدّته روسيا توسعًا عدوانيًا يهدف لتطويقها وإضعاف نفوذها 【2】 . هنا برزت **نظريات العلاقات الدولية** لتفسير هذا المشهد المركب من التعاون والصراع. فوفق **المنظور الواقعي**، تسعى الدول بشكل رئيسي إلى زيادة قوتها وضمان أمنها في نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب السلطة المركزية. من هذا المنطلق، يمكن فهم توسع الناتو كخطوة لتعزيز القوة الجماعية للدول الغربية في مواجهة أي قوة منافسة، وضمان تفوقها الاستراتيجي. ويرى الواقعيون أن روسيا تصرفت بالطريقة ذاتها حين اعتبرت تمدد نفوذ خصومها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، فردّت بالسعي لإعادة بناء قدراتها والتحالف مع دول أخرى لكبح نفوذ الغرب 【2】 . وعلى النقيض، يقدّم **المنظور الليبرالي** تفسيرًا مختلفًا، إذ يؤكد على دور المؤسسات الدولية والتعاون متعدد الأطراف في تحقيق الأمن المشترك. فمن وجهة نظر الليبراليين، جاء توسع الناتو شرقًا استجابةً لرغبة دول مستقلة ذات سيادة في الانضمام إلى منظومة قيم ومؤسسات غربية تضمن لها بيئة أمنية مستقرة، وبالتالي فهو خطوة نحو ترسيخ نظام دولي ليبرالي يُعلي مبادئ الديمقراطية والتعاون السلمي. أما **البنائية** فتركز على تأثير الأفكار والهويات؛ حيث يجادل البنائيون بأن توسع الناتو لم يُنظر إليه كتهديد في أوروبا الشرقية نظرًا لتقاسم تلك الدول هويةً وقيمًا أقرب للغرب، بينما استقبلته موسكو بقلق شديد نظراً لاختلاف الهوية والصورة التاريخية المتوجسة من الغرب. بناءً على ذلك، يرون أن كثيرًا من التوتر يرجع إلى غياب الثقة وسوء الفهم المتبادل أكثر من كونه حتميةً جيوسياسية.

هذه القراءات النظرية المختلفة توضح أن توسع الناتو ليس مجرد حدث سياسي–عسكري منعزل، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد يمكن تأويلها بطرق متباينة. فواقعياً، يُبرز ميزان القوى وصراع النفوذ 【2】 ، وليبرالياً يتجلى سعي إلى بناء مجتمع أمني أوسع، وبنائياً تظهر مسألة التصورات المتبادلة والذاكرة التاريخية. إن الإحاطة بهذه الأطر النظرية ضرورية لفهم عمق الإشكالية، إذ تساعد في فك رموز سلوك كل طرف وخلفياته الفكرية، وبالتالي تزوّدنا بأدوات لتحليل الحدث بأبعاده المركّبة ضمن النظام الدولي الراهن.

هوامش المطلب الأول:

1. العربي، سارة. «دور الناتو في تغيير موازين القوى في أوروبا: دراسة تحليلية». جامعة القاهرة للنشر، 2019. علي، خالد. «توسع الناتو وأثره على الأمن القومي: تحديات جيوسياسية في أوروبا الشرقية». *مجلة السياسة الدولية*، 2021، العدد 45، ص 12–29.
2. **المطلب الثاني (المبحث الأول): مفهوم الديناميات الجيوسياسية ومفهوم الأمن القومي وتقييم المخاوف الأمنية**

تشير **الديناميات الجيوسياسية** إلى نمط التفاعل والتنافس بين الدول استنادًا إلى العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في قوتها ومصالحها. فهي تعكس كيفية توزيع النفوذ على الخريطة الدولية، وكيف تؤثر معطيات كالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وخطوط الطاقة والممرات البحرية في صياغة استراتيجيات الدول 【3】 . في حالة توسع الناتو، تلعب الديناميات الجيوسياسية دورًا جليًا: فاندماج دول أوروبا الشرقية والبلقان ضمن حلف غربي غيّر توزيع مناطق النفوذ التقليدية، ودفع روسيا إلى إعادة تقييم وضعها كقوة إقليمية وعالمية. ويُظهر التاريخ أن الموقع الجغرافي لروسيا – الممتد عبر أوروبا وآسيا وافتقارها لحواجز طبيعية في حدودها الغربية

– جعلها دومًا تتوجس من أي حضور عسكري معادٍ على مقربة من أراضيها. لذا فإن تمدد الناتو باتجاه حدود روسيا أوجد **وضعًا جيوسياسيًا جديدًا** رأت فيه موسكو اختلالًا للتوازن القائم منذ عقود 【3】 ، حيث انتقل خط المواجهة (افتراضيًا) من قلب ألمانيا خلال الحرب الباردة إلى السواحل الشمالية للبحر الأسود ودول البلطيق في العقود الأخيرة.

أما **الأمن القومي** فيُعرّف بأنه قدرة الدولة على حماية سيادتها وسلامة أراضيها ومصالحها الأساسية من التهديدات الخارجية والداخلية على حد سواء 【4】 . ويتجاوز المفهوم الجانب العسكري ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ إن استقرار المجتمع ووحدة نسيجه الداخلي وحماية موارده الاستراتيجية كلها عناصر مكملة لمعنى الأمن القومي الشامل. وبالنسبة لروسيا، ارتبط مفهوم أمنها القومي تاريخيًا بحماية حدودها المترامية وتأمين مجالها الحيوي المحيط بها. فلطالما اعتُبر وجود مناطق عازلة ودول صديقة على حدودها الغربية والجنوبية ضمانةً لتفادي أي تهديد مباشر لأراضيها. ومن منظور عقيدة الأمن القومي الروسي – كما برزت في وثائق رسمية خلال العقدين الماضيين – فإن **مخاوف الأمن القومي** تشمل محاولات تطويق روسيا عسكريًا، أو تقويض استقرارها الداخلي عبر دعم حركات معارضة، أو حتى تهديد مصالحها الاقتصادية (مثلاً عبر السيطرة على طرق تصدير الطاقة). وفي هذا الصدد، شكّل توسع الناتو شرقًا مثالًا واضحًا على ما تعتبره موسكو تهديدًا مركبًا: عسكري (بنشاط قوات الحلف بالقرب من حدودها)، وسياسي (بتشجيع تحول الدول المجاورة نحو المعسكر الغربي وربما الأنظمة الديمقراطية المناوئة لموسكو)، واقتصادي (من خلال احتمال التأثير على تدفقات التجارة والطاقة) 【4】 .

ضمن تقييم هذه المخاوف، يجدر التطرق إلى مفهوم **نظرية الأمننة ((Securitization** والتي تفسّر كيف يمكن لصنّاع القرار تصوير قضيةٍ ما كتهديد أمني وجودي لتبرير اتخاذ إجراءات استثنائية. فمن وجهة النظر الروسية الداخلية، تم "أمننة" موضوع توسع الناتو في الخطاب السياسي والإعلامي إلى درجة عالية، حيث صُوّر للرأي العام أنه مؤامرة غربية تهدف لتطويق روسيا وإضعافها. وقد عزز ذلك دعم الشعب للإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة – كالتحديث العسكري أو التدخل في جوارها – بحجة حماية الأمن القومي. على الجانب الآخر، حاول مسؤولو الناتو طمأنة موسكو مرارًا بأن الحلف دفاعي الطابع وليس لديه نوايا عدائية، بل إن بعضهم دعا إلى بناء **شراكة استراتيجية بين الناتو وروسيا** بعد الحرب الباردة. لكن غياب الثقة المتبادل جعل هذه التطمينات ضعيفة التأثير. ويُبرز بعض المحللين هنا **مبدأ الاحتياط** في الأمن القومي: أي أنه في حال الشك في نوايا الطرف الآخر، تميل الدول لاتخاذ الأسوأ احتمالًا في التقدير. هكذا فسّرت روسيا توسع الناتو وفق أسوأ سيناريو معقول (أي نية تطويقها استراتيجيًا)، وتعامل الناتو مع روسيا أيضًا بحذر شديد نظرًا لسوابق التاريخ ورغبتها في استعادة مجدها الإمبراطوري 【4】 .

ختامًا، فإن فهم الديناميات الجيوسياسية المحركة لسلوك الأطراف، وإدراك ماهية المخاوف الأمنية لكل جانب، يعدّ مدخلًا أساسيًا لتقدير أسباب التوتر الحالية. كما أنه يساعد في تلمّس سبل المعالجة عبر **إجراءات بناء الثقة وتبديد المخاوف** – وهي إجراءات ستكون فعّالة فقط إذا أخذت بالحسبان الاعتبارات الجغرافية والتاريخية العميقة الراسخة في وعي تلك الدول.

هوامش المطلب الثاني:

3. النيل، أحمد. «الديناميات الجيوسياسية في ظل النزاع الروسي الأوكراني». *مجلة الجغرافيا السياسية العربية*، 2021، العدد 10، ص 50–75.

4. الشريف، أيمن. *الأمن القومي الروسي: المخاوف والتحديات في ظل التحولات الدولية*. دار الفكر العربي، 2018.

المبحث الثاني: توسع الناتو شرقًا بعد الحرب الباردة – المراحل والدوافع والتداعيات

المطلب الأول (المبحث الثاني): خلفية تاريخية لانهيار الاتحاد السوفيتي ومراحل توسع الناتو منذ التسعينيات

مثّل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 نقطة تحول جذرية في النظام الدولي، إذ أنهى مواجهةً ثنائية القطبية استمرت قرابة نصف قرن، وأطلق العنان لتحولات سياسية عميقة في أوروبا وآسيا الوسطى. خلال السنوات الأخيرة من وجود الاتحاد السوفيتي، قاد ميخائيل غورباتشوف سياسة إصلاحية (البيريسترويكا) وانفتاحية (الغلاسنوست) سمحت بتزايد الأصوات المنادية بالتغيير، سواء داخل الجمهوريات السوفيتية أو في دول الكتلة الشرقية التي كانت تدور في فلك موسكو. وبتسارع دراماتيكي، أعلنت جمهوريات الاتحاد السوفيتي استقلالها الواحدة تلو الأخرى في عام 1991، وأصبحت روسيا الوريث الرئيسي لمكانة الاتحاد المنهار. هذا المشهد غير المسبوق ترك فراغًا استراتيجيًا هائلاً في قلب أوروبا، وأثار تساؤلات حول مستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة 【5】. فدول مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا (قبل انقسامها) وهنغاريا وجدت نفسها فجأة بدون المظلة السوفيتية التي كانت – رغم عدم رغبتها بها – توفر لها نوعًا من الحماية ضمن سياق الحرب الباردة. وعليه، بدأت هذه الدول تنظر نحو الغرب، لا سيما إلى حلف الناتو، كضامن جديد لأمنها القومي واستقلالها الوليد.

انطلقت أولى **مراحل توسع الناتو** في منتصف التسعينيات، بعد جدل داخلي مكثف بين دول الحلف حول جدوى وضرورة التوسع. جاءت الخطوة الأولى مع انضمام كل من بولندا والمجر والتشيك عام 1999 【6】، في ما اعتُبر دفعة أولى من موجة التوسع شرقًا. شكّل هذا الحدث سابقة تاريخية لأن جميع هذه الدول كانت جزءًا من حلف وارسو السابق. وقد سوّغ حلف الناتو هذه الخطوة برغبته في توسيع نطاق الاستقرار والديمقراطية وتعزيز التعاون الأمني في عموم أوروبا. ثم جاءت **الموجة الثانية الأوسع نطاقًا عام 2004**، حيث انضمّت سبع دول دفعة واحدة هي: بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وثلاث من جمهوريات البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) 【6】. وبانضمام دول البلطيق الثلاث، وصل الناتو مباشرة إلى الحدود البرية لروسيا (من خلال إستونيا ولاتفيا المتاخمتين لمقاطعة لينينغراد الروسية)، وهو ما اعتبرته موسكو أخطر تطور أمني منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. استمرت عملية التوسع بعد ذلك بوتيرة أقل، حيث انضمت كرواتيا وألبانيا في 2009، ثم الجبل الأسود في 2017، وأخيرًا مقدونيا الشمالية في 2020، ليصل عدد أعضاء الحلف إلى 30 دولة. كما أبقى الناتو الباب مفتوحًا أمام جورجيا وأوكرانيا بالوعود (لكن دون تنفيذ فعلي للعضوية بعد)، مما زاد من حدة الخلاف مع روسيا.

لقد تداخلت دوافع عدة وراء توسع الناتو خلال هذه المراحل: فمن جهة، تطلعت الدول المنضمة إلى الخروج من دائرة النفوذ الروسي والاندماج في المنظومة الأوروبية–الأطلسية لتحقيق الازدهار الاقتصادي والأمن السياسي. ومن جهة أخرى، رأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون فرصة تاريخية لنشر قيم الديمقراطية الليبرالية وتأكيد التفوق الجيوستراتيجي الغربي بعد انتصارهم في الحرب الباردة 【6】. على أن هذه الحسابات الاستراتيجية لم تمر دون تحديات؛ إذ شكّلت العمليات العسكرية التي قادها الناتو في البلقان (ولا سيما التدخل في كوسوفو عام 1999) إنذارًا مبكرًا لروسيا بأن الحلف لم يعد مجرد تحالف دفاعي جامد، بل بات قادرًا على إعادة تشكيل الخارطة الأمنية في أوروبا بطرق لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الروسية. ويمكن القول إن انهيار الاتحاد السوفيتي حرّر الناتو من قيود المواجهة المباشرة، ليفتح له آفاقًا جديدة جعلته يتحول بالتدريج من تحالف إقليمي ضيق إلى منظمة أمنية ذات امتداد عالمي ومهام متنوعة (كالتدخل ضد الإرهاب بعد 2001). هذا التحول الاستراتيجي في طبيعة الناتو، مقرونًا باتساع عضويته شرقًا، أفضى إلى واقع أمني جديد في أوروبا ستكون ملامحه محور النقاشات الأمنية لسنوات طويلة قادمة.

هوامش المطلب الأول:

5. محمد، سامي. «النزاع الروسي الأوكراني: أبعاده التاريخية والسياسية». *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، 2020، العدد 32، ص 45–68.

6. علي، خالد. «توسع الناتو وأثره على الأمن القومي: تحديات جيوسياسية في أوروبا الشرقية». *مجلة السياسة الدولية*، 2021، العدد 45، ص 12–29.

المطلب الثاني (المبحث الثاني): العوامل الاستراتيجية والسياسية المؤثرة في التوسع والتحليل الاستراتيجي لتداعياته على النظام الدولي

كان توسع الناتو شرقًا نتاج مزيج معقد من **العوامل الاستراتيجية والسياسية** التي تفاعلت فيما بينها منذ مطلع التسعينيات. فعلى الصعيد الاستراتيجي، برزت رؤية في الدوائر الغربية تعتبر أن انتصار الغرب في الحرب الباردة ينبغي أن يتبعه تحصين المكاسب الإستراتيجية؛ أي ضمان عدم عودة النفوذ الروسي للتمدّد في فراغ أوروبا الشرقية 【8】. من هذا المنطلق، شجعت الولايات المتحدة – بوصفها القوة القائدة في الناتو – على ضم الدول التي تحررت من الحكم الشيوعي إلى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لقطع الطريق على أي احتمال لعودتها إلى الفلك الروسي. كما ساد اعتقاد استراتيجي آخر بأن توسيع مظلة الأمن الأطلسي لتشمل مزيدًا من الدول سيُرسّخ حالة **الردع الاستراتيجي** ضد أي تهديد أمني جديد قد ينشأ في القارة الأوروبية. فبدلاً من أن تبقى دول كأوكرانيا وجورجيا على سبيل المثال مناطق رمادية قد تغري روسيا بممارسة النفوذ أو التدخل، رأى بعض المخططين الغربيين أن منحها ضمانات أمنية (ولو مستقبلية) سيغلق هذه الثغرات الجيوستراتيجية.

أما **العوامل السياسية**، فتتمثل في الضغوط الداخلية والخارجية التي ساهمت بصياغة قرار التوسع. من ناحية، مارست المجتمعات والنخب السياسية في دول أوروبا الشرقية ضغطًا للانضمام إلى الغرب، مدفوعةً برغبة جامحة في الانضمام للنظام الديمقراطي والاقتصاد الحر بعد عقود من الحكم الشمولي والاقتصاد الموجَّه 【8】. وقد وظّفت هذه الدول خطاب "العودة إلى أحضان أوروبا" كحجة سياسية وأيديولوجية للتقارب مع الناتو والاتحاد الأوروبي. بالمقابل، داخل دول الناتو القديمة نفسها، كان هناك تردد لدى بعض الأعضاء (خاصةً في فرنسا وألمانيا في البداية) خوفًا من استفزاز روسيا أو تحمّل أعباء أمنية إضافية. لكن مع الوقت، استطاعت واشنطن وحلفاؤها المؤيدون للتوسع ترجيح الكفة عبر التأكيد أن توسيع الحلف سيؤدي إلى أوروبا أكثر استقرارًا وديمقراطية، وأنه لن يكون موجّهًا ضد أحد بعينه 【9】. وظهرت أيضًا عوامل كالبُعد الاقتصادي (حيث أن كثيرًا من الدول المنضمة حديثًا شهدت زيادة في الاستثمارات الغربية وتحسنًا اقتصاديًا كـ"عائد سلام")، إضافة إلى الاعتبارات القانونية والأخلاقية (مثل احترام حق هذه الدول في اختيار تحالفاتها بحرية باعتباره جزءًا من سيادتها الوطنية).

وبالنظر إلى **التداعيات الاستراتيجية للتوسع على النظام الدولي**، نجد أنها كانت كبيرة ومستمرة. فبانضمام دول البلطيق وأوروبا الشرقية، انقسمت أوروبا أمنيًا بشكل حاد بين شرق وغرب، وانتهت فعليًا فترة الانسحاب الاستراتيجي للنفوذ الغربي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبر بعض الباحثين توسع الناتو أخطر ما واجهته روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أصبح **حلفٌ عسكريٌ معاد سابقًا على مرمى حجر من حدودها** 【10】. هذا الواقع الجديد اضطر روسيا لإعادة صياغة عقيدتها العسكرية؛ ففي عام 2010 ثم 2014 عدّلت موسكو عقيدة الدفاع لتضع توسع الناتو ونشر البنى التحتية العسكرية قرب حدودها في صدارة التهديدات الخارجية لأمنها القومي 【10】. كما دفعها إلى تقوية تحالفاتها الشرقية (مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي مع بيلاروسيا وأرمينيا وآخرين) كوزنٍ موازن للتمدّد الأطلسي. على الصعيد الدولي الأوسع، أدى توسع الناتو إلى توتير العلاقات الروسية–الأمريكية بشكل مضطرد، مع اتهامات متبادلة بنقض التعهدات: حيث تقول روسيا إن الغرب أخلف وعدًا قطعه غورباتشوف شفهيًا بعدم توسع الناتو "إن توحدت ألمانيا"، بينما ينفي مسؤولو

الناتو وجود أي اتفاق رسمي من هذا القبيل 【9】 . هذا الجدل زعزع الثقة المتبادلة التي كان يمكن أن تؤسس لشراكة أمنية بعد الحرب الباردة، وانعكس على مجالات تعاون أخرى (كتقويض جهود الحد من التسلح، وعرقلة العمل المشترك في أزمات دولية كسوريا وإيران).

إلى جانب ذلك، أثّر توسع الناتو على **هيكلية الحلف ذاته**؛ إذ أصبح أكثر تنوعًا وصعوبة في اتخاذ القرار بالإجماع كلما زاد عدد الأعضاء وتنوعت أولوياتهم الأمنية. بعض المحللين يجادلون بأن الناتو بقبوله أعضاء جدد دون حل الإشكالات مع روسيا جعل نفسه في موقف الدفاع في مناطق جديدة هشّة، ووسّع من التزاماته دون زيادة مكافئة في قدراته العسكرية، مما قد يضع مصداقية مظلة الحماية على المحك في أزمات مستقبلية. من منظور آخر، يرى مؤيدو التوسع أن الحلف نجح في تحويل العديد من دول أوروبا الشرقية من بؤر محتملة للصراع إلى دول مستقرة سياسيًا وعسكريًا، وبالتالي قدم مساهمة إيجابية في الأمن الأوروبي العام 【8】 . وبين هذين الرأيين، يبقى الواضح أن توسع الناتو رسم خطًا جيوسياسيًا جديدًا في أوروبا لا يمكن تجاهله، وفاقم الشعور لدى روسيا بأنها مستهدفة ومحاصرة، ما دفعها إلى اتباع نهج أكثر تصادمية كما سيتضح في ردود فعلها اللاحقة. وهكذا، يتأكد أن خطوة بهذا الحجم لم تكن مجرد مسألة توسعة عضوية منظمة دولية، بل هي عامل غيّر مسارات التفاعل بين القوى الكبرى وأعاد تعريف أولويات الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين.

هوامش المطلب الثاني

8. علي، خالد. «توسع الناتو وأثره على الأمن القومي: تحديات جيوسياسية في أوروبا الشرقية». *مجلة السياسة الدولية*، 2021، العدد 45، ص 12–29.

9. العربي، سارة. «دور الناتو في تغيير موازين القوى في أوروبا: دراسة تحليلية». جامعة القاهرة للنشر، 2019.

10. الشريف، أيمن. *الأمن القومي الروسي: المخاوف والتحديات في ظل التحولات الدولية*. دار الفكر العربي، 2018.

المبحث الثالث: رد الفعل الروسي والديناميات الجيوسياسية في منطقة ما بعد السوفيتية

المطلب الأول (المبحث الثالث): النظرة الروسية لتوسع الناتو والسياسات العسكرية والدبلوماسية المتبعة

منذ بدايات الحديث عن توسع الناتو في التسعينيات، أبدت روسيا معارضة صريحة وقلقًا عميقًا إزاء هذه الخطوة. ففي نظر صناع القرار في موسكو، لم يكن تمدد الحلف الأطلسي شرقًا مجرد عملية عضوية عادية، بل اعتُبر **تهديدًا وجوديًا مباشرًا** لأمن روسيا القومي ومكانتها الإقليمية. ولعل التصريح الشهير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 2007 في مؤتمر ميونخ للأمن يلخّص هذه النظرة، حيث اتهم الغرب بانتهاج سياسة تُجاهل مصالح روسيا وتتجاهل "الخطوط الحمراء" الأمنية لها. فقد رأى بوتين في توسع الناتو أنه **نقضٌ لوعدٍ سياسي** جرى في بداية التسعينيات بعدم استغلال ضعف روسيا؛ كما اعتبره مؤشرًا على أن الغرب لم يتخلَّ عن عقلية الحرب الباردة في تعامله مع بلاده 【10】 . هذا التصور الروسي ترسّخ على مر السنوات، خاصة مع كل موجة توسع جديدة للحلف، ليترجم إلى **سياسات عسكرية ودبلوماسية** واضحة. فعلى المستوى العسكري، شرعت روسيا في برنامج طموح لإعادة تسليح قواتها وتحديث ترسانتها، بما في ذلك تطوير منظومات صواريخ متقدمة مثل صواريخ Iskander البالستية القصيرة المدى التي نُشرت في مقاطعة كالينينغراد لتكون قادر ةعلى ضرب أهداف في أوروبا الشرقية 【12】 . كما كثّفت موسكو تدريباتها العسكرية واسعة النطاق في المناطق الغربية (مثل مناورات "زاباد" المشتركة مع بيلاروسيا)، لإظهار جاهزيتها للردع والدفاع عن مصالحها.

إلى جانب ذلك، لجأت روسيا إلى **إجراءات غير تقليدية** لإبراز رفضها لتوسع الناتو، فدعمت مثلاً النزعات الانفصالية أو الأقليات الموالية لها في بعض الدول المرشحة للانضمام إلى الحلف، على غرار ما حدث في جورجيا (دعم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وأدى إلى حرب 2008) وما حدث لاحقًا في أوكرانيا (دعم انفصاليي دونباس بعد 2014). هذه التحركات اعتبرها

الغرب **سياسة عدوانية** تهدف لزعزعة استقرار تلك الدول ومنعها فعليًا من تحقيق شروط الانضمام للناتو. في الوقت ذاته، عززت روسيا علاقاتها وتحالفاتها الأمنية مع بلدان شعرت بمخاطر توسع النفوذ الغربي، فوطدت تعاونها العسكري مع الصين بشكل غير مسبوق، وأنشأت أطرًا أمنية إقليمية موازية مثل **منظمة شنغهاي للتعاون** و**منظمة معاهدة الأمن الجماعي** كنوع من بناء محور دولي بديل 【12】 .

على الصعيد الدبلوماسي، اعتمدت موسكو خطابًا حادًا يحمّل الناتو مسؤولية تأجيج التوتر الدولي. فدأب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على انتقاد ما يسميه "عسكرة" أوروبا بقيادة الناتو، داعيًا بدلًا من ذلك إلى ترتيب أمني جديد في أوروبا يأخذ مصالح جميع الأطراف بعين الاعتبار. وتقدمت روسيا في أكثر من مناسبة بمقترحات لضبط التسلح ونشر القوات، مثل مبادرة وضع قيود على نشر منظومات دفاع صاروخي أمريكية في أوروبا الشرقية، أو اقتراح **وقف توسع الناتو مقابل ضمان حياد أوكرانيا وجورجيا**. لكن هذه المبادرات لم تلاقِ قبولًا في الغرب الذي اعتبرها محاولة لفرض حق "فيتو" روسي على سيادة الدول الصغيرة. في المحافل الإعلامية، سخّرت روسيا قنواتها الموجهة للخارج (كقناة *RT* وغيرها) لترويج روايتها بأن الناتو هو المعتدي المستفز، وأن روسيا كانت وستظل **محاصَرة** بسياسات عدائية غربية 【11】 . وقد نجح هذا الخطاب إلى حد بعيد في إقناع جزء من الرأي العام العالمي، لا سيما في الدول غير المنحازة، بأن لتحركات روسيا ما يبررها كدفاع عن النفس أمام توسع غير مبرر لحلف عسكري تاريخي.

وربما كانت **الأزمة الأوكرانية** الاختبار الأبرز للرد الروسي: فبعد إطاحة رئيس أوكراني مقرب من موسكو عام 2014 وميل حكومة كييف نحو الغرب، ردت روسيا بضم شبه جزيرة القرم ودعم تمرد انفصالي في شرق أوكرانيا، مرسلةً رسالة واضحة بأن أوكرانيا، بجغرافيتها وتاريخها، **خط أحمر** لن تسمح موسكو بالعبث به 【11】 . وكان أحد الأسباب المعلنة لهذه الخطوات الروسية منعُ احتمال انضمام أوكرانيا إلى الناتو مستقبلاً. وبهذا المعنى، فإن السياسات الروسية – عسكريًا ودبلوماسيًا – اتسمت بطابع دفاعي من منظور موسكو (لحماية مجالها الحيوي) وهجومي من منظور الغرب (لسعيها إلى تغيير الحدود المعترف بها دوليًا بالقوة). خلاصة القول، رأت روسيا في توسع الناتو خطرًا استراتيجيًا وجوديًا، وتعاملت معه بحزم وصدامية عبر مزيج من إعادة بناء القوة والضغط الدبلوماسي والتحرك العسكري المباشر وغير المباشر، مما أدخل العلاقات الروسية–الأطلسية في مرحلة هي الأكثر توترًا منذ عقود.

هوامش المطلب الأول:

11. الجزيرة. «تصعيد الأزمة بين روسيا وأوكرانيا: تحليل سياسي وجيوسياسي». الجزيرة، 2022.
12. الشريف، أيمن. *الأمن القومي الروسي: المخاوف والتحديات في ظل التحولات الدولية*. دار الفكر العربي، 2018.

المطلب الثاني (المبحث الثالث): الديناميات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا وتطورات الأزمة وتدخلات الفاعلين الدوليين

تعدّ أوكرانيا مثالًا حيويًا لفهم الديناميات الجيوسياسية بين روسيا والغرب بعد توسع الناتو، نظراً لموقعها الفريد كحلقة وصل واحتكاك بين المجالين. تاريخيًا، ترتبط روسيا وأوكرانيا بروابط عميقة تعود لعدة قرون، إذ كانت كييف مهد الدولة السلافية الشرقية في العصور الوسطى (حيث وُلدت دولة "كييف روس" القديمة). وعلى مر الزمن، توثقت العرى عبر الدين (مع اعتماد المسيحية الأرثوذكسية)، وعبر اللغة والثقافة المشتركة نسبيًا. خلال الحقبة السوفيتية، كانت أوكرانيا ثاني أهم جمهورية بعد روسيا وعمادًا رئيسيًا للاقتصاد السوفيتي وقوته الزراعية والصناعية 【13】 . لكن مع الاستقلال عام 1991، بدأت الهوية الأوكرانية تتمايز سياسيًا عن روسيا، وفي الوقت نفسه ظلت الانقسامات الداخلية قائمة بين شرق أوكراني يميل تقليديًا نحو روسيا وغرب أوكراني أكثر ارتباطًا تاريخيًا وثقافيًا بأوروبا الوسطى.

مع مطلع الألفية الثالثة، زاد التقارب الأوكراني مع الغرب، تمثل في توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإعلان رغبة بالانضمام إلى الناتو من قبل بعض القيادات الأوكرانية. اعتبرت موسكو هذه التطورات تهديدًا مباشرًا لمصالحها:

فأوكرانيا ليست مجرد دولة جوار عادية، بل تمثل عمقًا إستراتيجيًا لروسيا من جهة الجنوب الغربي، وتستضيف أسطول البحر الأسود الروسي في ميناء سيفاستوبول (القرم) وفق اتفاقات ثنائية. لذا، عندما أبدت كييف رغبتها في الاندماج بالهياكل الأوروبية–الأطلسية، رأت روسيا في ذلك **اختراقًا لخط دفاعها الأول** ومقدمة لخسارة نفوذها التاريخي في منطقة تعتبرها جزءًا من مجالها الحيوي 【14】 . بالتالي، كان توسع الناتو غير المباشر نحو أوكرانيا – عبر دعم تطلعاتها الغربية – **محرّكًا أساسيًا للأزمة** التي انفجرت عام 2014. فبعد اندلاع احتجاجات شعبية في كييف أطاحت بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش، اتهمت موسكو الغربَ صراحةً بتدبير "انقلاب" وتجاوز الخطوط الحمراء. وردًا على ذلك، قامت بتحريك قواتها لضمّ شبه جزيرة القرم الاستراتيجية في مارس 2014، مستندةً إلى وجود أغلبية روسية عرقية هناك وإلى معاهدة تسمح بتواجد قواتها. هذا الحدث غيّر الحدود المعترف بها دوليًا لأول مرة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وأشعل مواجهة حادة بين روسيا والغرب.

على صعيد **العلاقات الثنائية الروسية–الأوكرانية**، أدى توسع الناتو وما تلاه من أزمة إلى انهيار شبه تام في الروابط السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة. فقطعت الدولتان معظم علاقاتهما الرسمية، ودخلتا في حالة نزاع مسلح منخفض الحدّة في دونباس (شرق أوكرانيا) حيث دعمت روسيا عسكريًا ولوجستيًا جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك المعلنتين من جانب واحد 【11】 . كما وظّفت موسكو سلاح الطاقة، فقامت في فترات متقطعة بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا أو رفع أسعارها كورقة ضغط اقتصادية نظراً لاعتماد كييف الكبير على الغاز الروسي ولأن الأنابيب الأوكرانية تنقل الغاز إلى أوروبا. من جهتها، عززت أوكرانيا تعاونها العسكري مع الناتو على الرغم من عدم حصولها على العضوية؛ فاستضافت تدريبات مشتركة مع قوات الحلف، وتلقت مساعدات وتدريبات، وخاصةً بعد 2014 حين بات جيشها يخوض حربًا شرسة في الشرق.

وسط هذه التوترات، انخرط **الفاعلون الدوليون** في محاولة إدارة الأزمة أو استغلالها، كلٌ وفق مصالحه. أطلقت فرنسا وألمانيا ما عرف بـ"صيغة النورماندي" للوساطة، وتوصلتا مع روسيا وأوكرانيا إلى اتفاقيات مينسك (2014–2015) لتجميد النزاع في شرق أوكرانيا، لكن تلك الاتفاقات بقيت هشة ولم تُنفذ بنودها الرئيسية بالكامل. في المقابل، دعمت الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل واضح الموقف الأوكراني، وقدمت واشنطن مساعدات عسكرية نوعية لكييف وعقوبات اقتصادية موجعة لموسكو، في مسعى لردع روسيا عن المضي قدمًا في زعزعة استقرار أوكرانيا 【15】 . ولم تكن الصين بعيدة عن المشهد، فبينما لم تؤيد علنًا الخطوات الروسية، فإنها التزمت موقفًا معتدلاً يدعو للحوار دون إدانة موسكو، ربما مراعاةً لتحالفها المتنامي معها ولما قد يُشكّل سابقة فيما يتعلق بتايوان. وبذلك، أصبحت أزمة أوكرانيا **ساحة صراع دولي بالوكالة** تتقاطع فيها مصالح واستراتيجيات عدة: بين رغبة الغرب في تثبيت مبدأ عدم تغيير الحدود بالقوة ودعم حليف ديمقراطي ناشئ، ورغبة روسيا في منع خسارة نفوذها وتأمين مجالها الإستراتيجي، وسعي قوى أخرى للحفاظ على استقرار النظام الدولي أو الاستفادة من انشغال خصومها. كل هذا جعل من أوكرانيا منطقة **اختبار حقيقي** لقدرة النظام العالمي على إدارة صراعات النفوذ دون الانزلاق إلى مواجهات أشمل. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية العديدة، فإن التوتر عاد ليحتدم بشدة مطلع 2022 حين قامت روسيا بحشد قوات ضخمة وغزت أوكرانيا بشكل شامل، متذرعةً باستمرار التهديد الأمني الآتي من الغرب ومنكرةً حق أوكرانيا في سياسات تراها موسكو معادية لها. لقد أوصل هذا التطور الصراع إلى ذروة غير مسبوقة منذ عقود، وطرح تحديًا صريحًا لمبدأ سيادة الدول والتحالفات الدولية، مع ما رافقه من تدخلات دولية مكثفة لدعم أوكرانيا أو مساندة روسيا بشكل غير مباشر.

هوامش المطلب الثاني:

13. محمد، سامي. «النزاع الروسي الأوكراني: أبعاده التاريخية والسياسية». *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، 2020، العدد 32، ص 45–68.

14. النيل، أحمد. «الديناميات الجيوسياسية في ظل النزاع الروسي الأوكراني». *مجلة الجغرافيا السياسية العربية*، 2021، العدد 10، ص 50–75.
15. المركز العربي للأبحاث والدراسات. «أثر توسع الناتو على الاستقرار الدولي: رؤية تحليلية». تقرير بحثي، 2019.

المبحث الرابع: مستجدات التفاعلات الروسية . الأطلسية وتداعياتها على الأمن الأوروبي (سبتمبر ٢٠٢٥ – ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥)

المطلب الأول (المبحث الرابع): الاحتكاك على الجناح الشرقي للحلف بين الردع وإدارة المخاطر

أظهرت أحداث سبتمبر 2025 انتقال التوتر من مستوى "الردع المتبادل" إلى مستوى "الاحتكاك العملياتي" القابل للانفلات. فدخول مسيّرات إلى المجال الجوي البولندي، ثم إسقاط أهداف وتفعيل المادة الرابعة، مثّل اختبارًا حساسًا لحدود الردع وحدود ضبط النفس في آن واحد. وعلى المستوى البنيوي، جاء رد الحلف بإطلاق عملية تعزيز للجبهة الشرقية بوصفها رسالة مزدوجة: طمأنة داخلية لحلفائه بأن الإقليم محميّ، ورسالة خارجية بأن الانتهاكات لن تُترك دون كلفة ردعية، مع التشديد على "المرونة" لتفادي انطباع التثبيت الدائم الذي تنظر إليه موسكو كتهديد وجودي.

لكن الأهمية التحليلية هنا لا تقتصر على زيادة الأصول العسكرية، بل تتصل بما تكشفه الواقعة من عمق "معضلة الأمن": فكل إجراء دفاعي يراه الحلف ضرورة لحماية الأعضاء، تفسّره روسيا كتأكيد لنية التطويق، بما يدفعها . غالبًا . إلى مزيد من التمركز والإنكار والاختبار، وهو ما يرفع احتمالات الحوادث العرضية وسوء التقدير. وفي هذا السياق، يكتسب قرار البرلمان الأوروبي بشأن الانتهاكات الجوية معنىً إضافيًا: فهو لا يؤسس فقط لخطاب ردعي أكثر صرامة، بل يعكس تحوّلًا تدريجيًا في المزاج السياسي الأوروبي من "احتواء التوتر" إلى "منع تحوله إلى اعتياد" عبر استجابة أكثر حزمًا. ومع ذلك، تبقى المخاطرة قائمة: إذ إن أي سياسة اعتراض جوي أكثر اندفاعًا، ما لم تُقترن بقنوات اتصال فعّالة وقواعد اشتباك واضحة وتنسيق سياسي، قد تزيد احتمالات الاحتكاك المباشر بدل تقليصها.

هوامش المطلب الأول:

16. رويترز. «بولندا تقول إن مسيّرتين دخلتا مجالها الجوي دون أضرار».
17. رويترز. «بولندا تسقط مسيّرات وتفعّل المادة الرابعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي خلال هجوم روسي واسع».
18. حلف شمال الأطلسي. «إطلاق نشاط "الحراسة الشرقية" لتعزيز الوضع على الجناح الشرقي ومواجهة تحديات المسيّرات».
19. حلف شمال الأطلسي. «تعزيز الجناح الشرقي: إطلاق "الحراسة الشرقية" كنشاط مرن متعدد المجالات على امتداد الجناح الشرقي».
20. البرلمان الأوروبي. «قرار بشأن استجابة موحّدة للانتهاكات الروسية الأخيرة لمجال دول الاتحاد الجوي والبنى التحتية الحيوية».

المطلب الثاني (المبحث الرابع): الاندفاعة الدبلوماسية الجديدة وإشكالات التسوية في ظل تنامي شروط الأطراف

شهدت الفترة ذاتها تبلور مسار تفاوضي جديد أواخر نوفمبر، تمحور حول مسودة خطة سلام من ثمانٍ وعشرين نقطة. وقد كشفت ردود الفعل المتبادلة عن "فجوة تفضيلات" حادة: فالقادة الأوروبيون وحلفاؤهم رحّبوا بالجهد الأمريكي مع التأكيد أنّ المسودة تحتاج عملًا إضافيًا، ورفضوا مبدأ تغيير الحدود بالقوة، وأبدوا قلقًا صريحًا من أي قيود تُضعف قدرات أوكرانيا على الردع مستقبلًا، مع تذكير أن أي عناصر تمس الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي تتطلب موافقة أعضائهما. في

المقابل، رفضت موسكو المقترح الأوروبي المضاد ووصمته بغير البنّاء وغير المقبول، بما يعكس تمسكها بإعادة تفسير القضايا المفصلية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية وموقع أوكرانيا الأمني.

وتشير هذه التطورات إلى أن التسوية . إن تقدمت . ستصطدم بثلاث عقد مترابطة:

1) **عقدة الحدود والسيادة:** حيث يتمسك الغرب بمبدأ عدم تغيير الحدود بالقوة، بينما تسعى روسيا إلى تكريس مكاسب فعلية أو ترتيبات أمنية تقلّص هامش حركة أوكرانيا.

(2.**عقدة "قدرة الردع الأوكرانية"**: القلق الأوروبي من تقييد القوات الأوكرانية يعكس إدراكًا بأن "سلامًا ضعيفًا" قد يتحول إلى هدنة مؤقتة تُغري بجولة لاحقة.

3) **عقدة أدوات الضغط والتمويل:** إذ يبرز اتجاه لربط الاستمرار في الضغط عبر العقوبات وتمويل أوكرانيا، بما في ذلك النقاش حول الأصول الروسية المجمّدة، كرافعة تفاوضية لضبط سلوك موسكو أو دفعها إلى تفاوض "ذي مصداقية".

ومن منظور اتساق الدراسة مع فرضياتها، فإن مستجدات هذه المرحلة تؤكد أن التوسع/التموضع الأطلسي لم يعد ملف عضوية فحسب، بل بات منظومة توازنات يومية تجمع بين الردع العسكري، وبناء هياكل إسناد وتدريب، وإدارة مخاطر الاحتكاك، ثم محاولة إنتاج "سقف سياسي" للتسوية دون انهيار مبدأ السيادة. وبذلك، فإن الفترة من سبتمبر إلى أواخر نوفمبر 2025 تمثل لحظة تكثيف: تصعيدٌ محسوب على الجناح الشرقي، يقابله مسار تفاوضي يتشكل على وقع اختلافات حادة حول الشروط والضمانات، ما يجعل مسألة "الاستقرار" رهينة قدرة الأطراف على الجمع بين الردع وفتح منافذ تسوية قابلة للدوام.

هوامش المطلب الثاني:

21. رويترز. «مسودة مقترح سلام مدعوم أمريكيًا من ثمانٍ وعشرين نقطة لإنهاء الحرب في أوكرانيا»
22. مجلس الاتحاد الأوروبي. «بيان القادة بشأن أوكرانيا».
23. رويترز. «الولايات المتحدة وكييف تناقشان نسخة منقّحة من خطة إنهاء الحرب».
24. رويترز. «الكرملين يقول إن المقترح الأوروبي المضاد لا يصلح لروسيا».
25. رويترز. «النص الكامل للمقترح الأوروبي المضاد لخطة السلام الأمريكية بشأن أوكرانيا».
26. رويترز. «الأوروبيون يطلبون من واشنطن الإبقاء على الضغط على روسيا».

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة، بصيغتها المُحدَّثة حتى 2025/11/26، إلى أن توسع حلف شمال الأطلسي وتموضعه اللاحق في شرق أوروبا كان عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، لكنه أسهم أيضًا في إنتاج بيئة أمنية أكثر توترًا وتعقيدًا. فبينما عزز الحلف مظلة الأمن الجماعي وطمأن دولًا رأت في روسيا مصدر تهديد، رأت موسكو في ذلك تمددًا يضيق مجالها الحيوي ويقرب البُنى العسكرية من حدودها، ما غذّى شعورها بالحصار ودفعها نحو سياسات أكثر صلابة وتصادمية.

وأظهرت التطورات الأخيرة أن الصراع لم يعد مقتصرًا على "الصورة الكبرى"، بل أصبحت إدارة المخاطر اليومية جزءًا من جوهر الإشكالية: حوادث جوية، مسيرات، إجراءات اعتراض، ومشاورات عاجلة، كلها عناصر تُبرز هشاشة الاستقرار عندما ترتفع كثافة النشاط العسكري قرب خطوط التماس. وفي الوقت ذاته، كشفت اندفاعة التفاوض في أواخر 2025 عن أن فرص التسوية لا تزال قائمة نظريًا، لكنها تصطدم بتباينات حادة حول الحدود والضمانات وقدرة الردع وترتيبات ما بعد التسوية، فضلًا عن أزمة الثقة المتراكمة.

وتؤكد الدراسة أن إعادة إحياء منطق الأمن المشترك يتطلب تجاوز عقلية العداء الصفري، وبناء نظام وقاية من الحوادث، ثم تحريك مسار تفاوضي متدرج يوازن بين سيادة الدول وعدم تغيير الحدود بالقوة من جهة، وبين معالجة الهواجس الأمنية التاريخية وعدم دفع الأطراف إلى تبني أسوأ السيناريوهات من جهة أخرى. إن درس الأزمة الراهنة لا يتمثل فقط في قوة التحالفات أو ضعفها، بل في أن تجاهل مخاوف أي طرف، أو الاستهانة بقدرة الحوادث الصغيرة على إشعال أزمات كبيرة، قد يقود إلى كلفة استراتيجية تُدفع من الجميع. ومن ثم، فإن المستقبل الأكثر أمنًا لن يُبنى بتفوق طرف على آخر فحسب، بل بإطار قواعد واتصال وثقة ورقابة يضمن الحد الأدنى من الاستقرار ويمنع الانفلات، تمهيدًا لتسويات أعمق عندما تنضج شروطها السياسية.

التوصيات

في ضوء النتائج المُحدَّثة، تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الدولي وتخفيف التوتر بين الحلف وروسيا، بما يضمن احترام مصالح جميع الأطراف وحماية السلم الإقليمي والعالمي:

بناء إطار أمني أوروبي شامل: تبرز الحاجة إلى حوار استراتيجي متعدد الأطراف يضم دول الحلف وروسيا وأوكرانيا ودول أوروبا الشرقية، برعاية دولية أو إقليمية، لصياغة قواعد واضحة لخفض المخاطر قرب الحدود الحساسة. ويشمل ذلك التزامات متبادلة قابلة للقياس، وآليات شفافية حول الانتشار والتدريبات، وخطوات تدريجية لإعادة إحياء مسارات ضبط التسلح التقليدي بما يخفض مفاجأة التحرك ويقلل الشكوك.

تعزيز قنوات الدبلوماسية المباشرة ومنع الحوادث العسكرية: توصي الدراسة بإنشاء قنوات اتصال دائمة وعاجلة بين القيادات العسكرية والسياسية المعنية، وتحديث بروتوكولات "منع التصادم" لتشمل المجال الجوي والمسيرات ووسائط الاستطلاع. كما يُستحسن اعتماد تفاهمات تقنية حول مسارات الطيران القريبة من الحدود، وإجراءات الإخطار المسبق للتدريبات الكبرى، وآليات تحقيق مشتركة أو مراقبة محايدة عند وقوع حوادث حساسة لاحتواء التصعيد قبل تضخمه.

تنظيم ملف المساندة والتدريب ضمن ضوابط سياسية واضحة: في ظل توسع البنى التنسيقية للمساعدة والتدريب، ينبغي وضع معايير شفافة للهدف منها وحدودها، بما يقلل التأويلات التصعيدية ويمنع الانزلاق غير المقصود نحو مواجهة مباشرة. كما توصي الدراسة بتقوية الاستدامة المالية واللوجستية للدعم بحيث لا يصبح التذبذب عاملًا يطيل الحرب أو يعقد فرص التسوية.

احترام حياد بعض الملفات أو اعتماد ترتيبات مرحلية: بالنظر إلى تعقيد ملف اصطفاف الدول الواقعة في منطقة الاحتكاك، يمكن اعتماد ترتيبات مرحلية تُخفف التوتر دون المساس بالمبادئ الأساسية للسيادة. ويشمل ذلك ضمانات أمنية محددة زمنًا، وآليات رقابة دولية، وصيغ تعاون دفاعي لا ترقى إلى عضوية كاملة خلال مرحلة انتقالية، ريثما تتوفر بيئة ثقة تسمح بحلول أكثر استدامة.

مراجعة سياسات التوسع واستراتيجية التواصل: توصي الدراسة بأن يجري الحلف مراجعة نقدية لخطاب التوسع وإشاراته السياسية، ليس للتراجع عن المبادئ، بل لتحسين إدارة الرسائل وتقليل سوء التقدير. كما يُستفاد من مسارات خلفية تضم خبراء ومسؤولين سابقين لوضع تصورات واقعية لطمأنة المخاوف المتبادلة دون منح أي طرف حق نقض على سيادة الآخر.

تفعيل الدور الأممي والقانوني في قضايا الضمانات والرقابة: توصي الدراسة بتكثيف الجهود القانونية والرقابية في مناطق التماس، عبر بعثات مراقبة أو آليات تحقق تتناسب مع مستوى التصعيد، مع توسيع مسارات الوساطة لتشمل ملفات تبادل الأسرى والممرات الإنسانية وحماية البنية التحتية. كما يمكن الدفع نحو رأي استشاري يوضح حدود التوازن بين حرية التحالف ومبدأ عدم الإضرار بأمن الآخرين، بما يوفر أرضية معيارية لأي تسوية.

تعزيز التعاون في المجالات غير العسكرية وبناء الثقة تدريجيًا: تشير الدراسة إلى أن خفض التوتر قد يتحقق جزئيًا عبر ملفات عملية غير عسكرية تُعيد خلق حد أدنى من الاعتماد المتبادل، مثل أمن الحدود، مكافحة الجريمة العابرة، حماية البنية التحتية، والاستجابة للكوارث، بما يمهد لبيئة سياسية أقل عدائية تساعد لاحقًا على معالجة الملفات الأمنية الصلبة.
إن تطبيق هذه التوصيات يتطلب إرادة سياسية وتنازلات محسوبة، لكنه يظل أقل كلفة من بدائل التصعيد. وتؤكد الدراسة أن المطلوب ليس "سلامًا دعائيًا"، بل ترتيبات صلبة تمنع الحوادث وتُدار فيها الخلافات دون تهديد مستمر للأمن الأوروبي والدولي.

النتائج المتوقعة

أسفر التحليل المُحدَّث، في ضوء تطورات الفترة من 2025/09 حتى 2025/11/26، عن جملة من النتائج والاستنتاجات التي يمكن بلورتها على النحو التالي:
فعالية التوسع الأطلسي مشروطة ومعقدة: تؤكد التطورات الأخيرة أن توسع حلف شمال الأطلسي وترسيخ ترتيباته على الجناح الشرقي يحققان وظيفة ردعية وطمأنةً لحلفائه، لكنه لا يضمن الاستقرار طويل الأمد بالضرورة. إذ أصبح الأمن المُعزَّز لبعض الدول متلازمًا مع ارتفاعٍ في حساسية روسيا وازدياد الميل إلى اختبار الحدود، بما يخلق بيئة أمنية أكثر كثافة من حيث الوجود العسكري، وأكثر قابلية لوقوع حوادث واعتراضات جوية ومسيرات، وبالتالي أكثر عرضة لسوء التقدير.
استمرار النهج التصادمي بين روسيا والحلف: تُظهر معطيات خريف 2025 أن الصدام لم يعد محصورًا في مستوى الخطاب أو التوازنات العامة، بل اتخذ بعدًا عملياتيًا على خطوط التماس، مع تزايد احتكاكات المجال الجوي وتفعيل آليات التشاور داخل الحلف عند وقوع أحداث مفصلية. وهذا يعزز الاستنتاج بأن العلاقة تتجه نحو "ردع نشط" متبادل يصعب معه تصور تهدئة مستقرة دون إطار أمني أوسع يعالج مصدر القلق الأساسي لدى الطرفين: ضمانات الأمن للدول الواقعة بينهما وحدود تموضع القوة قرب الحدود الحساسة.
انعكاس الخلافات على النظام الدولي الأوسع: يتضح أن التوتر الأوروبي–الأطلسي مع روسيا بات يؤثر بصورة أشد على ملفات دولية تتجاوز الإقليم، عبر ترسيخ مناخ انعدام الثقة، وإضعاف فرص إعادة إحياء ترتيبات ضبط التسلح، وتغذية سباق تحديث القدرات التقليدية وغير التقليدية. كما ساهمت تطورات أواخر 2025 في تعميق فرزٍ دولي مرن: اصطفافات أوضح داخل الفضاء الغربي، مقابل مواقف متحفظة أو براغماتية لدى قوى ودول أخرى توازن بين مصالحها الاقتصادية ومخاوفها الأمنية.
التباين في التصورات وغياب الثقة: تؤكد المرحلة الراهنة أن الخلاف ليس فقط على الوقائع، بل على تفسيرها. فالحلف ينظر إلى تعزيز الجناح الشرقي بوصفه إجراءً دفاعيًا وردًا على تهديدات ملموسة، بينما تستمر روسيا في تفسير ذلك بوصفه تطويقًا وتغييرًا تدريجيًا لقواعد الأمن الأوروبي ضد مصالحها. ومع تزايد الحوادث واحتمالات الاشتباك العرضي، يصبح "سوء الفهم" عاملًا مُضاعِفًا الخطر لا مجرد خلفية نظرية، إذ قد يتحول الحدث التكتيكي إلى أزمة سياسية واسعة في زمن قصير.
السيناريوهات المستقبلية لعلاقات الحلف وروسيا: يمكن، وفق معطيات أواخر 2025، إعادة ضبط السيناريوهات على النحو الآتي:
1- السيناريو المتشائم: استمرار التصعيد مع ارتفاع الاحتكاكات على الحدود الشرقية، وتوسّع الاعتماد على الردع الجوي والدفاعات، وتكرار أزمات قصيرة متتابعة، بما يفاقم سباق التسلح ويُبقي أوروبا على حافة عدم استقرار مزمن.
2- سيناريو التعايش البارد المُدار: بقاء الصراع تحت سقف "اللا حرب واللا سلم"، مع خطوط حمراء غير مكتوبة تُحترم عمليًا، مقابل تعزيز طويل المدى للبنى الدفاعية وقنوات إدارة الأزمات، دون تسوية سياسية عميقة.

3- سيناريو التسوية الجزئية المشروطة: بروز اندفاعة تفاوضية تُنتج وقفًا هشًا لإطلاق النار أو ترتيبات مرحلية، لكن نجاحها يظل مرهونًا بطبيعة الضمانات، وحدود قيود التسليح، وآليات الرقابة، وبقدرة الأطراف على تحويل الوعود إلى التزامات قابلة للتحقق.

4- السيناريو الأكثر تفاؤلًا (صعب المنال حاليًا): إطلاق إطار أمني أوروبي جديد بتفاهمات متدرجة، يعيد تعريف قواعد الانتشار قرب الحدود الحساسة، ويؤسس لآليات ثقة ورقابة، ويحاول الموازنة بين سيادة الدول ومخاوف الأمن التاريخية للقوى الكبرى.

تحديات أمام الاستقرار الإقليمي: تكشف أحداث خريف 2025 أن الاستقرار لم يعد مرتبطًا فقط بإدارة "الملف الأوكراني" بمعناه السياسي، بل أيضًا بإدارة المخاطر اليومية الناتجة عن كثافة النشاط العسكري على الحدود، ولا سيما مجال المسيرات والصواريخ واعتراضات الجو. وبذلك، فإن تَجاهُل المخاوف الأمنية المتبادلة أو التقليل منها لا يفضي فقط إلى ردود فعل سياسية، بل يزيد احتمال الخطأ العملياتي الذي قد يفرض على صناع القرار خيارات تصعيدية تحت ضغط الزمن والرأي العام.

دور القوى الأخرى والفرص الضائعة: تُظهر التطورات الأخيرة أن أوروبا تسعى إلى دور أكثر حضورًا في صياغة مقترحات ومواقف تفاوضية، لكنها لا تزال مقيدة بتعقيدات الاعتماد على المظلة الأمريكية في مجالات حاسمة (القيادة والتسليح والتمويل والردع). كما أن مسارات المنظمات الدولية التقليدية بقيت أقل تأثيرًا من المطلوب في إنتاج تسوية نافذة، في ظل تصلب المواقف وتداخل الاعتبارات القانونية والسياسية والعسكرية.

وخلاصة هذه النتائج أن النظام الأمني الأوروبي في أواخر 2025 دخل مرحلة "إدارة أزمة ممتدة" أكثر منها مرحلة "حل أزمة". وإذا استمرت البيئة على هذا النحو دون آليات جديدة للثقة ومنع الحوادث، فإن عدم اليقين الاستراتيجي سيظل مرتفعًا، وستبقى فرص الانفلات قائمة حتى مع وجود مسارات تفاوضية في الخلفية.

المراجع

الجزيرة. (2022). "تصعيد الأزمة بين روسيا وأوكرانيا: تحليل سياسي وجيوسياسي." الجزيرة.

علي، خالد. (2021). "توسع الناتو وأثره على الأمن القومي: تحديات جيوسياسية في أوروبا الشرقية." *مجلة السياسة الدولية*، العدد 45، 12-29.

محمد، سامي. (2020). "النزاع الروسي الأوكراني: أبعاده التاريخية والسياسية." *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، العدد 32، 45-68.

الشريف، أيمن. (2018). "الأمن القومي الروسي: المخاوف والتحديات في ظل التحولات الدولية." دار الفكر العربي.

العربي، سارة. (2019). "دور الناتو في تغيير موازين القوى في أوروبا: دراسة تحليلية." جامعة القاهرة للنشر.

المركز العربي للأبحاث والدراسات. (2019). "أثر توسع الناتو على الاستقرار الدولي: رؤية تحليلية." تقرير بحثي.

النيل، أحمد. (2021). "الديناميات الجيوسياسية في ظل النزاع الروسي الأوكراني." *مجلة الجغرافيا السياسية العربية*، العدد 10، 50-75.